



ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تقرير ظل مقدم إلى لجنة التمييز ضد المرأة بخصوص دولة اثيوبيا

مقدم إلى: للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، خلال الدورة 72

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

مقدم عن: دولة اثيوبيا

التاريخ: فبراير 2019

تمهيد

تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (مصر) هذا التقرير في سياق اهتمامها بتعزيز احترام حقوق الانسان في افريقيا، والتي تشهدت تطورات عدة، على مستويات مختلفة، فعلى الرغم من قيام الحكومة الاثيوبية بمراجعة عدد من القوانين والتشريعات مثل قانون الأسرة والقانون الجنائي، بالإضافة إلى تعديل الدستور ليتماشى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها، والتي تهدف إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، فمازالت المرأة الاثيوبية تتعرض لمجموعة من الانتهاكات والتي يعمل هذا التقرير على رصدها.

حقوق المرأة في اثيوبيا والانتهاكات التي تتعرض لها

1. الإطار التشريعي

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016

Address: 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4th Floor, No 41 , Cairo, Egypt

148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة | ص.ب : 490 المعادي

Website: www.maatpeace.org | E-mail : maat@maatpeace.org

Tel. 00(20) (2) 25344706 | Telefax. 00 (20) (2) 25344707 | Mob. +201226521170

على الرغم من أن المساواة بين الجنسين منصوص عليها في الدستور الإثيوبي، وهناك قوانين محددة تحظر التمييز على أساس نوع الجنس، وتنص المادة 35 من الدستور الإثيوبي على القضاء على العادات الضارة، وتكفل للمرأة حقوقاً وحمايات مساوية لحقوق الرجال، وتدخل أيضاً في حقوق أكثر تحديداً، بما في ذلك الحق في المساواة في الزواج. ووفقاً للمادة 34 يحق للرجال والنساء، دون أي تمييز على أساس العرق أو الأمة أو الجنسية أو الدين، الذين بلغوا سن الزواج وفقاً لما يحدده القانون، أن يتزوجوا ويؤسسوا أسرة، وموافقة كاملة من الزوجين.

ولكن نلاحظ غياب قوانين محددة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف المنزلي والتحرش الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإن أشكال العنف التي لم تكن معروفة أو محددة في الوقت الذي صيغ فيه القانون الجنائي مثل عمليات الاغتصاب الجماعي، أصبحت الآن في ازدياد ولم يتم تجريمها بشكل كافي، فمثلاً لم يتم تجريم الاغتصاب الزوجي بعد.

2. شغل المناصب القيادية

ففي خطوة إيجابية أختار البرلمان الإثيوبي السيدة "ميازا أشيفاني" رئيسة للمحكمة العليا في البلاد، في نوفمبر 2018، لتكون بذلك أول امرأة تشغل هذا المنصب. وميازا هي أحد أكثر المحامين خبرة في إثيوبيا وهي ناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة، ويعزز هذا الاختيار تعيين عدة نساء في مناصب هامة في إثيوبيا¹.

3. العنف ضد المرأة

ترتفع نسب حالات العنف ضد المرأة في إثيوبيا، بشكل كبير، ففيما يتعلق بتشوية الأعضاء التناسلية، تحتل إثيوبيا المرتبة الثانية على مستوى العالم، بنسبة 74%، وذلك على الرغم من تجريم القانون لتشوية الأعضاء التناسلية للنساء والفتيات². أما بخصوص الإساءة الزوجية أو العنف المنزلي، بما في ذلك الاعتداء الجسدي والاكراه الجنسي والإساءة النفسية، فهذا منتشر بشكل كبير في إثيوبيا خاصة في جنوب إثيوبيا بنسبة 71%³.

كما تعرضت الطفلة "شالتو عبدي"، البالغة من العمر 14 عاماً التي توفيت في أغسطس 2018 في مستشفى في أديس أبابا حيث كانت تعالج من حروق من الدرجة الثالثة. وقد عانت شالتو من هذه الحروق بعد أن تم اغتصابها بشكل متكرر من قبل صاحب عملها في مدينة هرار في شرق إثيوبيا. على الرغم من احتجاجها منذ يوليو 2018، فلم يوجه إلى صاحب العمل أي اتهام إلا في يناير 2019، وقد اتخذت وفاة شالتو، التي تأتي من مجموعة أورومو العرقية

¹ البرلمان يختار للمرة الأولى امرأة على رأس المحكمة العليا، فرنسا 24. www.france24.com/ar/20181102

² U.S. DEPARTMENT OF STATE, COUNTRY REPORTS ON HUMAN RIGHTS 2016: ETHIOPIA
<https://www.state.gov/documents/organization/265466.pdf>.

³ BioMed Research International (2018) , <https://www.hindawi.com/journals/bmri/2018/4738527/>

بعداً عرقياً، حيث ينتهي صاحب العمل إلى جماعة هراري العرقية، والتي رغم قلة الأقلية، إلا إنها لها هيمنة سياسية في منطقة هراري. وأعضاء الشرطة الإقليمية متورطون في محاولة للتغطية على الجريمة.

4. المساواة

تظل العديد من حقوق المرأة غير محمية، فمازالت المرأة في اثيوبيا غير قادرة على الوصول إلى التعليم والعمل على قدم المساواة مع الرجال في الكثير من الاماكن، حيث تواجه المرأة الاثيوبية تحديات في الحصول على العمل، وقد أظهر المسح الديموغرافي والصحي للحكومة لعام 2016، وأن 46٪ من النساء العاملات لا تحصل على اجور متساوية مع الرجل، كما ان إجمالي دخلهم اليومي لا يتعدى 1.16 دولار أمريكي، ولا تحمي حقوقهن العمالية الأساسية. كما يدفع رواتب للنساء بنسبة 63٪ أقل من الرجال عن نفس العمل وفقاً (صندوق النقد الدولي لعام 2018).

علي الرغم من ان الدستور الاثيوبي يمنح الرجال والنساء حقوقاً متساوية، الا انه لا يكفل للمرأة حقوق عندما تنفصل عن زوجها، فإن الحماية القانونية لا توفر للمرأة الا القليل من الحقوق وبالتالي غالباً ما يكون من الصعب على النساء مغادرة أزواجهن بسبب الفقر الاجتماعي و الضغوط العائلية، والمعتقدات الدينية، ولكن يظل الاعتماد المالي هو السبب الرئيسي لعدم ترك المرأة للزواج لأن القانون المدني لا يفرض النفقة، ونجد ان 16% فقط من النساء في اثيوبيا هم من لهم ملكية مستقلة وذلك وفقاً لتقرير المسح الديمغرافي لعام 2016.⁴

التوصيات

- إعادة النظر في القوانين القائمة الخاصة بالمنظور الجنسي، والتي من شأنه أن يضع إثيوبيا على أسس أقوى للقضاء على جميع أشكال التمييز.
- على الحكومة الاثيوبية ضرورة العمل من أجل تنفيذ القوانين التي تحمي حقوق المرأة قبل وبعد الزواج.
- إدخال تعديلات على قانون العمل تضمن تعزيرات إضافية لحقوق المرأة بما فيها إضافة مادة تضمن تدوين اجازة الامومة.
- إقامة الحكومة حملات توعية علي نطاق واسع علي مستوي الدولة لتوعية بأضرار ختان الفتيات والسلوكيات الخاطئة.
- وضع عقوبات صارمة لمرتكبي العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء في اثيوبيا.
- زيادة تمكين المرأة في الوظائف الحكومية.

⁴ Ethiopia Human Rights Report, center for international human law & advocacy, university of Wyoming college law <https://www.uwyo.edu/>